بيان الشبكة السورية لحقوق الإنسان حول حصيلة شهداء الثورة السورية كاملة وحول حصيلة شهداء شهر أيلول للعام ٢٠١٢

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تمتلك أرشيفاً متكاملاً وتاماً للشهداء..

منجهية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في التوثيق:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تمتلك أرشيفاً متكاملاً وتاماً للشهداء بسبب اهتمام القائمين عليها ومنذ بدايات الثورة السورية بتوثيق وأرشفة كافة الأسماء والصور والفيديوهات ومن مختلف المحافظات السورية وعبر أعضائها الموجودين في كافة الأراضي السورية.

أهم ثلاثه معايير تعتمد عليها الشبكة السورية لحقوق الإنسان عدا عن الآلية التي يتم فيها التوثيق بشكل يومي:

أولاً: لا تصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أي إحصائية دون تزويد كافة الجهات بملفات مرفقة تحتوي على تفاصيل دقيقة للغاية لكل حالة من الحالات ولذا السبب تحديداً تم اعتمادها كمصدر أساسي لدى الجهات واللجان الدولية حول العالم، ويتم طلب القوائم بشكل مستمر لدى كل تحديث لها.

ثانياً: الشبكة السورية لحقوق الإنسان تختص وبشكل مطلق في توثيق مقتل المدنيين بسبب الصعوبة الشديدة جداً في توثيق العسكريين وخاصة التابعين للحكومة السورية من قوات الجيش والمخابرات والأمن، وذلك بسبب منع السلطات السورية إعطاءنا أية تراخيص للعمل، بل اعتقال عدد من كوادرنا على أراضيها، كما أنه ليس لدينا أي ارتباط مع الحكومة السورية، وقد استطعنا في حالات نادرة توثيق بعض شهداء الجيش السوري الحر عبر التواصل مع أصدقائهم وأهلهم وأغلب من يتم توثيقهم من الجيش السوري الحر هم بالأصل من المدنيين.

ثالثاً: نقوم بتوثيق معظم المجازر التي ارتكبتها قوات الجيش الأمن والشبيحة بحق المدنيين وهو العمل الأكثر تعقيداً وصعوبة وبناء على توثيق المجازر ومعرفة عدد الضحايا في كل مجزرة يظهر لدينا العدد الكلي بدقة وموضوعية.

حصيلة شهر أيلول من عام ٢٠١٢ الموثقين بالاسم والفيديو، وتخلو من أي تكرار: ٤٦٣١ مدنياً

الأطفال: ٣٣٣ طفلاً، بينهم ٨١ طفلة أنثى و٢٥٢ طفلاً ذكراً.

النساء: ٣٩١.

تحت التعذيب: ٧٨ اعتقلهم أجهزة المخابرات والأمن السورية بفروعها المختلفة لأيام أو لأسابيع وقامت بتعذيبهم تعذيباً منهجياً حتى الموت، ثم قاموا بتسليمهم إلى ذويهم.

وقد توزعت الضحايا بحسب ما وثقته الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المحافظات السورية على النحو التالي:

حلب: ١٠٦٠، ريف دمشق: ١٠١٤، دمشق: ٥٨٣، ديرالزور: ٤٩١، درعا: ٣٦٥، إدلب: ٣٣٨، حمص: ٢٩٢، حماة: ٢٨٣، اللاذقية: ٦٣، الرقة: ٣٦ القنيطرة: ٢٩، الحسكة: ١٥، السويداء: ١١، طرطوس: ٣

١٣: جنسيات غير الجنسية السورية وأغلبهم من الجنسية الفلسطينية قتلوا إثر القصف على الأحياء السكنية.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

وبناء على شهر أيلول إضافة إلى بقية الأشهر منذ ١٨/ آذار/ ٢٠١١ وحتى ٣٠/ أيلول/ ٢٠١٢ نهاية شهر أيلول، بلغ إجمالي الشهداء الموثقين بالاسم وفق الحصيلة الشاملة ٣٠٥٤١ مواطناً سورياً.
الأطفال: ٢١٥٥ طفلاً، بينهم ٦٣٩ طفلة أنثى، و١٥١٦ طفلاً ذكراً.
النساء: ٢٣١٠.
تحت التعذيب: ٨٨٤ اعتقلتهم أجهزة المخابرات والأمن السورية بفروعها المختلفة لأيام أو لأسابيع وقامت بتعذيبهم تعذيباً منهجياً حتى الموت، ثم قاموا بتسليمهم إلى ذويهم.
١٥٧٥: عسكريين أغلبهم من فصائل المعارضة المسلحة.

ملاحظة مهمة للغاية: تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى الاستخدام الممنهج والقتل المتعمد للمدنيين حصراً من قبل النظام السوري وذلك عبر معيار مهم، وهو نسبة قتل النساء والأطفال التي يجب أن لا تتجاوز نسبة الـ ٢٪ في حالة الحروب النظامية، أما في حالة الحكومة السورية فقد أحصينا ٣٠٥٤١ حصيلة شاملة، بينهم نساء + أطفال ٣٦٧١
أي أن النسبة تبلغ ٨,٣ ٪، أي أنها تزيد عن ٤ أضعاف نسبة الحروب النظامية وهذا وحده كفيل بتحريك كافة منظمات المجتمع الدولي حول العالم، ويشكل أكبر دليل إدانة صارخ تجاه الحكومة السورية.
وقد توزعت الضحايا بحسب ما وثقته الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المحافظات السورية على النحو التالي:
حمص: ٦٨٧٧، ريف دمشق: ٥٢٢٥، إدلب: ٣٩٦٠، حلب: ٣٢١٩، حماة: ٣٠٦٦، درعا: ٣٠٥٤، ديرالزور: ٢٠٣٥، دمشق: ١٧٣١، اللاذقية: ٥٩٦، القنيطرة: ٢٠٤، الحسكة: ١٦٤، الرقة: ١٣٠، طرطوس: ٧٧، السويداء: ٣٣
١٧٠: جنسيات غير الجنسية السورية بينهم صحفيين عرب وأجانب.
ونشير بهذا المقام إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها وخاصة في حالات المجازر، وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات، التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر؛ ما يرشح العدد الفعلي للارتفاع لأن هناك العشرات من الحالات التي قام فيها الأهالي بدفن الشهداء في مقابر جماعية؛ خوفاً من انتشار الأمراض والأوبئة، وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها .

هذا وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نحمل مسؤولية كل أفعال القتل و التعذيب والمجازر التي حدثت في سورية إلى رئيس النظام السوري والقائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد، باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال، ونعتبر كافة أركان الحكومة السورية التي تقود الأجهزة الأمنية و العسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال، وفي هذا السياق تعتبر حكومة إيران وحزب الله مشاركة فعلياً بعمليات القتل. وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين لهذا النظام، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي، ولا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة ردات الفعل والنتائج المترتبة عليها، والتي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصاً من أقرباء الشهداء وذويهم.
نطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الأعضاء بالعمل بسرعة قصوى لاتخاذ كل ما من شأنه حماية المدنيين في سوريا، وإنهم في تخاذلهم عن نصرة الشعب السوري وحماية المدنيين يتحملون مع النظام السوري قدراً كبيراً من المسؤولية حيث يتوجب عليهم الامتثال لمسؤوليتهم الأخلاقية والقانونية وتسريع الخطوات باتجاه إحالة كافة المتورطين في تلك المجارز إلى محكمة الجنايات الدولية.